

أشباح القطن | الزراعة وصناعة التبعية الاقتصادية في مصر



الثلاثاء 28 يوليو 2026 11:00 م

بدأت قصة القطن المصري، وفقًا للكاتب أسامة دياب، من تحولات زراعية واقتصادية أعادت تشكيل علاقة مصر بالاقتصاد العالمي، بعدما جرى تسخير الأرض والمياه والعمالة بصورة متزايدة لتلبية احتياجات الأسواق الصناعية الأوروبية، في مسار أسهم في تكريس أنماط من التبعية الاقتصادية والبيئية لا تزال آثارها حاضرة في الاقتصاد المصري الحديث.

يستعرض الكاتب في مقال نشره موقع المنصة كيف تحولت زراعة القطن في مصر من خيار اقتصادي بدا واعداً في القرن التاسع عشر إلى مسار أعاد تشكيل البنية الزراعية والبنية التحتية والاقتصاد المصري، وربط موارد البلاد من الأرض والمياه والعمالة بدورات الطلب العالمي وتراكم رأس المال.

القطن قبل الثورة الصناعية من محصول هامشي إلى محرك للاقتصاد العالمي

قبل القرن التاسع عشر، لم يترك القطن أثرًا يُذكر في مصر أو في معظم أنحاء العالم، سواء على مستوى الإنتاج أو الاستهلاك. واعتمدت صناعة النسيج المصرية لقرون بصورة أساسية على الكتان، يليه الصوف.

وفي أوروبا، قبل الثورة الصناعية، اقتصر استخدام القطن على المنسوجات الهندية المستوردة، التي اشتهرت عالميًا آنذاك بجودتها العالية وتنوعها. أما تصنيع المنتجات القطنية محليًا، فكان شبه منعدم، كما ظل استهلاكها محدودًا للغاية، خصوصًا في شمال القارة، حتى أطلق على القطن لقب «الخروف النباتي»، في إشارة إلى اعتقاد قديم بوجود نوع من الصوف ينمو من الأرض، بحسب المؤرخ سفين بيكرت في كتابه «إمبراطورية القطن».

ومع اختراع آلات الغزل والنسيج البخارية التي تعمل بالوقود الأحفوري في أواخر القرن الثامن عشر، أصبح القطن المادة الخام الأساسية لصناعة النسيج التي ارتبطت بها الثورة الصناعية.

وأثبت القطن ملاءمة استثنائية للميكنة؛ فعلى عكس الصوف أو الكتان، نجحت أليافه بدرجة أكبر في تحمل عمليات الغزل الميكانيكي السريع والإجهاد البدني الناتج عن تشغيل الآلات البخارية.

كما اكتسبت المنسوجات القطنية المصنعة آليًا شعبية واسعة بين المستهلكين حول العالم بفضل ملمسها الناعم وخفة وزنها ومتانتها وانخفاض أسعارها نسبيًا.

ومع ازدهار الصناعة، تصاعد الطلب على القطن إلى مستويات لم يعرفها أي قرن سابق. وهنا بدأت قصة القطن المصري الحقيقية، لا باعتباره فرصة اقتصادية فحسب، بل باعتباره عملية استنزاف للأرض والمياه والعمالة، أعادت بصورة هادئة توجيه موارد البلاد لخدمة آلة تراكم رأس المال الإمبريالي ومحرك الثورة الصناعية.

وسمح نمط «الإنتاج الهامشي» بتراكم هائل لرأس المال في المركز، لكنه في المقابل حال دون تراكم مماثل في مصر، رغم حشد كميات ضخمة من الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق هذا الهدف.

ويتتبع هذا المسار مراحل التحولات الزراعية، موضحًا كيف أسهمت دورات ازدهار القطن وأزماته المتعاقبة في تشكيل الاقتصاد المصري الحديث، وفرض حدود بيئية على مسار تطوره.

مصر في أول تقسيم دولي للعمل كيف أعاد القطن تشكيل الزراعة والبنية التحتية؟

في عام 1821، عندما بدأ حاكم مصر محمد علي والمهندس الفرنسي لويس ألكسيس جوميل تجارب زراعة القطن طويل التيلة، لم يتجاوز إجمالي الإنتاج ألف قنطار تقريبًا، بينما وصل بعد أربعة عقود إلى نحو 1.18 مليون قنطار، وقفز إلى 1.71 مليون قنطار عام 1864، قبل أن يتجاوز حاجز 7 ملايين قنطار عام 1910.

وكشفت هذه الأرقام عن إعادة رسم جذرية لخريطة المحاصيل في البلاد وبحلول أوائل القرن العشرين، حُصص ما يقرب من ثلاثة أرباع الأراضي المصرية المزروعة صيفًا لزراعة القطن، وارتبط جزء كبير من قوة العمل المصرية بالمحصول، سواء في زراعته مباشرة أو في أنشطة النقل والحلج والتجارة والتصدير المرتبطة به

ولم يكن توسيع زراعة القطن ونقله ممكنًا من دون إعادة هيكلة كاملة للبنية التحتية المصرية فالقطن محصول صيفي يحتاج إلى نظام ري دائم، على عكس المحاصيل التقليدية التي اعتمدت في وادي النيل بصورة أساسية على مياه الفيضان السنوي ولذلك توسعت شبكة الترعة وأعيد تنظيم نظام الري لضمان توافر المياه طوال أشهر الصيف

وتشير التقديرات إلى أن محمد علي حشد نحو 400 ألف فلاح سنويًا، أي ما يقرب من عُشر سكان مصر آنذاك، للعمل في مشروعات الري وحفر الترعة، حيث بلغ متوسط أعمال الحفر والردم نحو 40 مليون متر مكعب سنويًا

وكان الهدف الأول لمحمد علي يتمثل في بناء صناعة محلية قادرة على تلبية احتياجات جيشه المتنامي ومنافسة قطاع النسيج الصناعي البريطاني سريع الصعود لكن معاهدة لندن عام 1840 أطاحت بهذا المشروع، وأجبرته على تطبيق بنود معاهدة بلطة ليمان الموقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية، والتي ألغت الاحتكارات في جميع أنحاء الأراضي العثمانية

ونتيجة لذلك، فقدت المصانع المحلية السيطرة على أسعار المواد الخام وإمداداتها، في الوقت الذي غمرت فيه المنسوجات البريطانية الرخيصة السوق المصرية بعد إلغاء الحماية الجمركية ومع المنافسة غير المتكافئة وتراجع الطلب الحكومي نتيجة تقليص حجم الجيش بموجب المعاهدة، عجزت المصانع المحلية الناشئة عن الصمود، وتوقفت خطوط إنتاجها

وبعد هذه التطورات، أُعيد توجيه شبكات الري تدريجيًا لخدمة اقتصاد قائم على التصدير وللمرة الأولى، وُجه جزء كبير من العمالة الزراعية المصرية لتلبية احتياجات الأسواق الصناعية في أوروبا

«اختيار» القطن كيف صنعت القوى العالمية تبعية مصر؟

من المهم التمييز بين مسار القطن في مصر ونماذج الزراعة القسرية المرتبطة بالعنف الاستعماري المباشر ففي مناطق واسعة من العالم المستعمر، قُرضت زراعة محاصيل بعينها بالقوة، كما حدث في مزارع المطاط بدولة الكونغو الحرة في عهد ليوبولد الثاني، أو في نظام الزراعة القسرية بجزر الهند الشرقية الهولندية خلال القرن التاسع عشر

أما في مصر، فكانت الصورة أكثر تعقيدًا فعندما بدأ التوسع في زراعة القطن خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، كانت البلاد تتمتع بدرجة نسبية من الاستقلال عن الحكم الاستعماري المباشر، باعتبارها ولاية ذات حكم ذاتي داخل الدولة العثمانية وبدا الاستثمار في القطن قرارًا اقتصاديًا عقلانيًا في سياق اقتصاد ناشئ، أولًا بسبب رغبة محمد علي في توطين صناعة نسيج حديثة، وثانيًا نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار القطن، الذي جعل المحصول استثمارًا مربحًا لملك الأراضي والدولة على حد سواء

وهكذا، اختارت مصر خوض أول تجربة لها في الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية، مدفوعة بظروف حقبة جديدة لكن نتيجة هذا الاندماج المبكر في الاقتصاد العالمي، واجهت البلاد صدمات خارجية عن سيطرتها

ولم يكن بإمكان صناع القرار المصريين التنبؤ بالدورات الرأسمالية المتقلبة التي ستأتي لاحقًا، أو التراجع طويل الأجل في القيمة النسبية للمواد الخام مقارنة بالسلع المصنعة، أو القفزات الهائلة في الإنتاجية الصناعية مقارنة بالإنتاجية الزراعية، وهي كلها تحولات ظهرت للمرة الأولى في التاريخ

وتكشف البيانات التاريخية أن أكبر التحولات في قيمة القطن ارتبطت بأحداث دولية كبرى ودورات الاقتصاد الرأسمالي العالمي فقد أدت الحروب النابليونية إلى تقلبات حادة في أسعار القطن خلال أوائل القرن التاسع عشر، بينما أحدثت الحرب الأهلية الأمريكية صدمة ضخمة دفعت الأسعار إلى مستويات قياسية قبل أن تنهار سريعًا مع انتهاء الحرب

كما أدت الحرب العالمية الأولى إلى إعادة تشكيل الطلب والأسعار، قبل أن تدفع الأزمة الاقتصادية العالمية في ثلاثينيات القرن العشرين أسعار السلع الزراعية، وعلى رأسها القطن، إلى أدنى مستويات تاريخية وفي كل هذه الحالات، تلقت مصر الصدمة ولم تكن هي من يصنعها

وإلى جانب الحروب، لعبت دورات الاقتصاد الرأسمالي دورًا حاسمًا في تحديد قيمة العوائد المصرية من القطن فقد انعكست أزمات دورية، مثل أزمستي 1873 و1929، بقوة على أسعار القطن ودخول الفلاحين وقدرتهم على الاحتفاظ بأراضيهم في مواجهة البنوك الأجنبية

وتراكم الديون كما قيدت هذه الأزمات قدرة الدولة على خدمة ديونها والاستثمار في الاقتصاد والبنية التحتية على نطاق أوسع ومع تسارع التقدم التكنولوجي في الصناعة، أصبحت هذه الدورات أكثر تواترًا وشدة

ووجد القائمون على زراعة القطن أنفسهم في مواجهة نظام عالمي يتجاوز قدرتهم على التحكم وحتى الإنتاج المحلي لم يكن خاضعًا بالكامل للسيطرة المصرية؛ إذ كانت بريطانيا، باعتبارها المشتري الرئيسي للقطن المصري في ذلك الوقت، قوة سياسية وتنظيمية رئيسية في السوق العالمية

وسعت بريطانيا بصورة منهجية إلى توسيع إنتاج القطن داخل إمبراطوريتها، ولا سيما في الهند ومصر، مع محاولات أخرى في السودان، لضمان إمدادات مستقرة لصناعاتها وزيادة المعروض العالمي، ومن ثم الضغط على الأسعار وبذلك، لم تكن قوى العرض والطلب طبيعية أو محايدة بالكامل، بل شكلتها بصورة نشطة القوة السياسية والتنظيمية للإمبراطورية البريطانية

ويوضح سفين بيكرت، أستاذ التاريخ الاقتصادي في جامعة هارفارد، في كتابه «إمبراطورية القطن»، أن الحرب الأهلية الأمريكية دفعت بريطانيا ورأسماليي صناعة القطن، الذين اعتمدوا سابقًا على الصادرات الأمريكية، إلى البحث العاجل عن مصادر بديلة للإمدادات وكثف هؤلاء جهودهم لتوسيع إنتاج القطن داخل الإمبراطورية، خصوصًا في الهند، عبر استثمارات ضخمة في الطرق والموانئ، بل وإعادة صياغة القوانين لتسهيل معاملات الأراضي وتجريم غش القطن

وظهر هذا النهج بوضوح في تقرير لجنة المنسوجات التابعة لمجلس التجارة البريطاني عام 1916، إذ دعا التقرير إلى الاستفادة من الخبرات البريطانية لرفع إنتاجية القطن الهندي، معتبرًا أن ما وُصف بالمحافظة في أساليب الزراعة لدى الفلاحين الهنود يمكن التغلب عليه عبر زيادة الإشراف الحكومي

كما كشف التقرير نفسه أن صدمة «مجاعة القطن» في ستينيات القرن التاسع عشر ظلت حاضرة بقوة في الذاكرة البريطانية، وأظهرت مخاطر الاعتماد على مصدر واحد، ليس فقط بالنسبة إلى أرباح الصناعة، بل أيضًا بالنسبة إلى سبل عيش الطبقة العاملة نفسها

ولذلك عملت بريطانيا على تنويع إنتاج القطن وتوسيعه في الهند والسودان ومصر، مع التأكيد على إمكانية تحقيق نمو سريع إذا تحسنت الإنتاجية والبنية التحتية وفي السياق ذاته، أعرب الملك إدوارد السابع عام 1904 عن قلق مباشر من نقص القطن الذي يهدد صناعات لانكشاير، ودعا إلى توسيع زراعته في مختلف أنحاء الإمبراطورية

حدود الطبيعة استنزاف الأرض والمياه والعمالة المصرية

بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وعودة الإنتاج في الولايات المتحدة إلى التعافي، ومع استمرار بريطانيا في تشجيع زراعة القطن في مناطق مختلفة من إمبراطوريتها، بدأت القيمة النسبية للقطن في التراجع تدريجيًا

لكن هذا التراجع لم يقلل اندماج مصر في الاقتصاد العالمي، بل عَقَّ نمطًا من التبادل غير المتكافئ ويتضح ذلك عند حساب التدفقات البيئية الصافية المتجسدة في التجارة، مع افتراض أن مصر استوردت منسوجات بريطانية تعادل قيمة صادراتها من القطن في كل عام

وتشير البيانات إلى أن الموارد التي خرجت من مصر عبر تجارة القطن ارتفعت بوتيرة متسارعة؛ إذ صعدت ساعات العمل الصافية المتجسدة في الصادرات من نحو 1.3 مليار ساعة عام 1865 إلى 4.4 مليار ساعة عام 1899، واقتربت من 4.8 مليار ساعة عام 1929.

وخلال الفترة نفسها، ارتفع صافي استهلاك المياه المتجسد في التجارة من نحو ملياري متر مكعب إلى 9 مليارات متر مكعب، بينما قفزت صافي مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لهذا التبادل من نحو 650 ألف فدان إلى أكثر من 2.5 مليون فدان

وبلغ صافي العمالة المتجسدة في التجارة نحو 46.62 مليون ساعة عام 1822، قبل أن يرتفع إلى 1.31 مليار ساعة عام 1865، ثم إلى 4.4 مليار ساعة عام 1899، وصولًا إلى 4.76 مليار ساعة عام 1929. كما ارتفع صافي المياه المتجسدة في التجارة من 65.71 مليون متر مكعب عام 1822 إلى 2.07 مليار متر مكعب عام 1865، ثم إلى 9.09 مليارات متر مكعب عام 1899، و10.27 مليارات متر مكعب عام 1929. وقفزت مساحة الأراضي المتجسدة في هذا التبادل من نحو 21.9 ألف فدان عام 1822 إلى 648 ألف فدان عام 1865، ثم إلى أكثر من 2.4 مليون فدان عام 1899، و2.57 مليون فدان عام 1929.

وجاء هذا التباين نتيجة الزيادة الهائلة في إنتاجية صناعة النسيج البريطانية، التي شكلت الجزء الأكبر من واردات مصر خلال تلك الفترة، مقارنة بإنتاجية القطن الخام، الذي شكل الجزء الأكبر من صادرات البلاد

فعلى سبيل المثال، تضاعفت إنتاجية العمل في زراعة القطن ثلاث مرات خلال 130 عامًا بين عامي 1822 و1952، بينما زادت إنتاجية المياه بنحو مرة ونصف، وإنتاجية الأراضي نحو ثلاثة أضعاف وفي المقابل، ارتفعت إنتاجية عمال النسيج البريطانيين بنحو 26 ضعفًا، كما زادت إنتاجية الطاقة قرابة أربعة أضعاف خلال الفترة نفسها

ولم يحدث ذلك بسبب ضعف الإنتاجية في مصر مقارنة ببريطانيا، وإنما نتيجة الحدود الطبيعية المتأصلة في زيادة إنتاجية الزراعة، خصوصًا ما يتعلق بالأرض والمياه، مقارنة بطبيعة الصناعة التي يمكن فيها لاختراق هندسي واحد أن يضاعف الإنتاجية خلال فترة قصيرة

وركز البريطانيون والمصريون على حد سواء على رفع إنتاجية القطن، وهو ما ستتناوله مقالات لاحقة من هذه السلسلة بالاستناد إلى وثائق أرشيفية وحقت مصر بالفعل معدلات مذهلة من زيادة الإنتاجية، خصوصًا في إنتاجية الأراضي، إذ وصلت في أوائل القرن العشرين

إلى نحو 450 رطلاً من القطن المحلوج للفدان، مقابل 200 رطل في الولايات المتحدة و80 رطلاً فقط في الهند

وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة لأن مصر لم تكن تستورد سلعة تجهل إنتاجها؛ فقد امتلكت البلاد تقليدًا عريقًا في صناعة النسيج يعود إلى قرون سبقت عصر القطن. ولذلك، لم تمثل الموارد والعمالة التي خرجت من البلاد تكلفة إنتاج القطن فحسب، بل مثلت أيضًا تكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن عدم تحويل هذه الموارد إلى سلع أعلى قيمة وأكثر كفاءة

كما تكشف الوثائق الأرشيفية إدراك صناع القرار آنذاك لعدم استدامة هذا التوسع الهائل، سواء من حيث مساحة الأراضي أو زيادة إنتاجية الفدان عبر استخدام أساليب الري الحديثة والمدخلات الكيميائية وتقليص دورات تناوب المحاصيل

وفي مذكرة عن ضريبة الأراضي عام 1884، حذر الدبلوماسي والمسؤول البريطاني إدجار فينسنت من أن التوسع المتسارع في زراعة القطن بدأ يستنزف التربة. ففي حين كانت الدورات الزراعية التقليدية تقصر زراعة القطن على مرة واحدة كل ثلاث سنوات، بدأ كثير من ملاك الأراضي في زراعته كل عامين، ما هدد خصوبة الأرض

وفي كتابه الصادر عام 1889 عن الري في مصر، أشار المهندس الفرنسي جوليان باروا إلى القيود البيئية التي تواجه التوسع في الزراعة الصيفية

ولاحظ أن توسيع الري الصيفي ليشمل جميع الأراضي الزراعية سيتطلب كميات من المياه تتجاوز أحيانًا تدفق نهر النيل خلال موسم انخفاض منسوبه، ما يعني أن التوسع في زراعة القطن لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية من دون تغييرات جذرية في نظام إدارة المياه

وتكشف هذه الملاحظات الأرشيفية أن ضغوط الاقتصاد العالمي لا تتعلق بالأسعار والأسواق فحسب، بل تمتد إلى الموارد الطبيعية والحدود البيئية. فالقطن محصول كثيف الاستهلاك للمياه والأراضي والعمالة

وبالتالي، لم يكن اندماج مصر في الرأسمالية العالمية عملية اقتصادية مجردة، بل أعاد تشكيل البيئة المصرية والمشهد الطبيعي للبلاد. فقد تطلب التوسع في زراعة القطن أنماطًا جديدة لإدارة المياه والأراضي والعمالة، وربط النظام البيئي لوادي النيل بدورات الطلب العالمي وتراكم رأس المال

ويشير مصطلح «نمط الإنتاج الهامشي» إلى نموذج المركز والأطراف، ويُقصد به نمط الإنتاج السائد في الدول التي تقع على هامش نظام دولي يقوم على التنمية غير المتكافئة، حيث تُستنزف موارد الدول الطرفية ويُنقل فائضها الاقتصادي لمصلحة الدول الواقعة في مركز النظام العالمي

أما «تراجع القيمة النسبية للقطن»، فيُقصد به تراجع قدرته على مبادلة السلع الصناعية بمرور الوقت، بحيث أصبح الحصول على القيمة نفسها من الواردات الصناعية يتطلب حشد كميات متزايدة من العمالة والأراضي والمياه لزراعة القطن، رغم التحسن المستمر في الإنتاجية الزراعية